عصر الدولة العلوية

أ- التاريخ الحضاري (ج1).

أ-نظم الدولة:

المخزن هو مجموعة الجهاز السياسي والإداري الحاكم بالمغرب، على رأسه السلطان، صاحب السلطات كلها، مع استشارته لرؤساء القبائل وكبار مسؤولي البلاط وبعض الأمراء المقربين في المهمات. وكان المخزن فقيرا في جهازه الحكومي والإداري، من حيث عدد الوزراء واختصاصاتهم، وقلة الكفاءة والمهنية.

وأطلق على العاهل لقب السلطان، كانت بيعته تتم من قبل مسؤولي الدولة ووفود الحواضر والبوادي حضورا أو مكاتبة. وقد تكون بالعاصمة أو بغيرها من الحواضر، وكان علماء الشريعة طرف أساسي في تمام البيعة. وكان أحيانا يعلن العاهل عن بيعته في منشور ملكي، ومثله كان يفعل في اعلان انتصاراته. ولم تكن البيعة موضع اجماع، لعدم وجود قانون ينظم ولاية العهد، وكان أحيانا يوليها السلطان لغير أبنائه كما رشح سليمان ابن أخيه عبد الرحمن بن هشام.

وللسلطان وزير أو صدر أعظم ومجموعة من الكتاب أو الوزراء مع مساعديهم، و المشاورية أو الحجاب مع مساعديهم، ولا وجود لوزير المالية. وله تراجمة، وطبيب خاص، ومؤقتان، وثلاثة أئمة وخمسة ضباط يتولون مراقبة وتذوق طعام السلطان.

وتولى عدد من الأمراء منصب الخليفة في احدى الحواضر أو المناطق الرئيسة. وكانت أهم شخصية في البلاط والحكومة الحاجب فهو رئيس التشريفات والديوان الملكي. ويتألف أعضاء الحكومة الرسميون من: الصدر الأعظم، وهو كبير الوزراء، وزير البحر يتولى الشؤون البحرية والخارجية (ابن عائشة المولى اسمعيل)، وزير الشكايات (العدل)، العلاف ثم وزير الحربية، أمين الأمناء المكلف بالمالية وما شابهها.

وباستثناء الجيش كان عدد كبير من أصناف الموظفين ليست لهم رواتب بالمرة، فكان بعضهم يفرض رسوما، وكان الآخرون يستعملون الرشوة للحصول على رواتب، فقد كان موظفو الدولة خاصة الصغار

يعيشون في هامش اهتماماتها. وفي الجملة كان النظام الحكومي متخلفا وأسيرا للأزمات الداخلية والمصطنعة في الخارج.

- الجيش:

تطور تنظيم الجيش عبر الزمن، فكان الرشيد قد أدخل عناصر كانت تعيش غرب الجزائر كأشجع وبني عامر وسنوس وشراقة ومديونة وهوارة، الرافضة لحكم الأتراك، وغير اسمعيل جذريا في نظامه، (1667/1088) فأنشأ أولا فوج عبيد الزنقة، مؤلفا من خمسة آلاف متطوع من السودان، وعناصر مغربية (الشاوية ودكالة ويمور)، ثم فوج التجنيد الاجباري المعروف بعبيد البخاري. وفي سنة 1089 هـ عزز الجيش بألفين من الحراطين ومعهم أسرهم جلبوا من موريتانيا؛ وبدا هذا الجيش بـ 14 ألفا وأصبح عند وفاته 150 ألفا بعد تناسلهم، كان مركزهم الأساسي معسكر مشرع الرمل قرب مكناس. وقد هدف السلطان به إلى انشاء جيش نظامي بعيد عن النزعات القبلية، وقام يتجريد القبائل من السلاح عدا مجاهدو سبتة.

وكان عنصر الأودايا من أهم فرق الجيش وهي من أقدمها، مكونة من ثلاث أرحية: رحى السوس، والأودايا والمغافرة، وكلهم من عرب معقل. وتعزز الجيش بعنصر الأعلاج وهم مسيحيون اعتنقوا الإسلام وعملوا مرتزقة في الجيش، ومنهم أسرى غير مسلمين يعملون في شؤون البناء والمدفعية. واستدعى السلطان محمد بن عبد الله ذو الروح التنظيمية الأتراك والأعلاج لتطوير المدفعية.

وكانت فرق الجيش تتألف من ثلاثة أصناف: الجيش النظامي الدائم؛ ثم المسخرون من قبائل معينة وهم لا يحملون السلاح إلا برفقة السلطان كحرسه الخاص؛ واضيف معهم النوايب أصحاب نظام النائبة؛ ثم الجند الاحتياطي المؤلف من القبائل الموالية.

وكان الجيش النظامي يتألف في عهد السلطان الحسن من البخاري والأودايا وشراقة وشراردة، كل يستقر بمكان، أما الشراقة القادمون من شرقي المغرب فأهم مجموعاتهم أولاد جامع من العرب. ويتألف الشراردة من قبائل أولاد دليم والشبانات العربية.

أما الأسطول فقد انتعش في العهد الإسمعيلي، ثم تم تنظيم البحرية في عهد السلطان محمد الثالث، وقد حصل على سفن من بريطانيا وتركيا والسويد. وأهدى السلطان مصطفى العثماني سفينة مجهزة بالآلات الحربية مع ثلاثين خبيرا في المدفعية أنزلوا العرائش (م1767). وتخصص ستمائة من آيت عطا وأربعمائة من البواخر في الشؤون البحرية (1787م)؛ وبلغ عسكر البحرية زمنه ألفا من المشارقة وجلهم أتراك، وثلاثة آلاف من المغاربة، وألفين من الطبجية، وبلغ عدد السفن عشرين وعدد الغلايط والفراكط ثلاثين، وكان رؤساء البحرية ستين، بقيادة الأمير اليزيد، وأشهرهم ابن عائشة زمن أسمعيل.

- الإدارة والقضاء والمالية:

قامت **الإدارة** على عاتق ولاة السلطة من: الخليفة (فاس، مراكش، تارودانت، الدار البيضاء، تافيلالت، طنجة نائب)، العامل والي إقليم، الباشا (بعض المدن الكبرى)، القائد (على المدن الصغرى أو البوادي أو قبيلة كبرى). وكان يتولى النظام البلدي المحتسب الذي هو نظريا تحت نظر القاضي.

وكان أول توزيع إداري موسع زمن السلطان اسمعيل، على النحو التالي:

ابنه أحمد الذهبي بتادلا؛ ثم عبد الملك بدرعة؛ ثم محمد العالم بالسوس ونواحيها؛ ثم المأمون بتافيلالت وبعده أخوه يوسف؛ ثم زيدان بالمناطق الشرقية.

وكان الإقليم يسمى إيالة، فكانت فاسا بها عدة إيالات؛ ويتسلم العامل مع ظهير تعيينه خاتما باسمه لختم المكاتبات الرسمية. وأحيانا يعين الوالي من العرب على منطقة بربرية والعكس، وقد ولي العديد من ضباط البخاري، كما ولي حديثوا العهد بالإسلام، على أن التعيينات في الغالب تكون من أهل المنطقة نفسها. وفي فترة محمد الرابع كان تقسيم العمالات كالتالي:

- أقاليم فاس: فاس، الريف، الغرب، بني حسن، تامسنا، الشاوية، تادلا.
- أقاليم مراكش: مراكش، دكالة، الشياظمة، حاحا، الرحامنة.
- أقاليم سوس: سوس، درعة.
- المغرب الشرقي: تافيلالت.

وكان بعض الولاة مشاركا في القلاقل السياسية للدولة، ومنهم قائد طنجة أحمد الريفي مستبيح تطوان وغيرها، والمشارك في مؤامرات البخاري السياسية في القرن 18م، إلى أن لقي حتفه.

أما **القضاء**، فكان على رأسه قاضي القضاة المعين بظهير سلطاني ومقره العاصمة، ويتولى هو تعيين سائر القضاة أو الموافقة عليهم، ومن أشهرهم قاضى السلطان إسمعيل أبو مدين المكناسي. ويطلق على القاضي الرئيسي بالعاصمة لقب قاضي الجماعة الذي يعين ويعزل قضاة ناحيته. وكان للمغرب زمن اسمعيل ثلاث عواصم هي فاس ومكناس ومراكش وفي كل منها قاضي جماعة. وكان القضاة يعينون بظهير.

وأول من حاول اصلاح نظام القضاء السلطان محمد الثالث أصدر ظهائر ومنشورات تحدد الاتجاه المسطري لتطبيق المذهب المالكي في القضاء. وانكمش سلطان القضاة بتولي الولاة النظر في الجنايات والجنح المتعلقة بالأمن العام سواء في المدن أو البوادي أو الطرق. ويستقر القضاة في المدن بالمحكمة المحادية للمسجد، والعدول بدكاكينهم قربها، أما في البوادي ففي منازلهم وكذا العدول (الموثقون). وتعد الفتوى وظيفا رسميا، يفرض على صاحبها الاضطلاع الواسع على أصول وفروع الفقه والأعراف والتقاليد المحلية، وقد يجمع مع وظيفته الإمامة والخطابة وما لا يتعارض معها. وكان القاضي يرشح

المفتي فهو تابع له، وقد يكون أوسع فقها منه، وكان يتقاضى أجره من الأوقاف بالإضافة لما يتلقاه من المستفتين؛ ومن أشهرهم محمد بن إبراهيم الكيكي (1771م) مفتي نواحي مراكش.

أما عن مستوى القاضي، فذكر أن السلطان إسمعيل أمر (1094هـ) بإلقاء القبض على عدد كبير من القضاة ثم حبسهم داخل القصر بمكناس حتى يعيدوا تسليكهم في التكوين القضائي، فعزل بعضهم وأقر آخرين.

أما **المالية**، فقد ارتكزت على إدارة مركزية ترتبط بالقصر مباشرة، ويمثلها الأمناء والجباة وشيوخ القبائل في الأقاليم. وقد ضرب العلويون أول سكتهم زمن السلطان رشيد (1080) وكانت فضية. وكانت مجموع الضرائب والايرادات المخزنية كما يلي:

1- الأعشار، وهي حقوق الجمرك على الواردات والصادرات.
2- الصك/ ما يؤدى من حقوق على أبواب المدن.
3- المكس، يضرب على السلع المعروضة بالأسواق والبهائم المبيعة.
4- الصاكة على التبغ.
5- الذعائر المحكوم بها على الجناة.
6- مستفاد كراء الأملاك المخزنية.
7- جزية أهل الذمة.

واختلفت أحوال ملوكها في استصدار الضرائب، وقد قام السلطان الذهبي بإسقاط مختلف المكوس والضرائب غير الشرعية؛ في حين استصدر محمد بن عبد الله فتوى (1762م) بإحداث مكوسا كثيرة ضاق بها الناس للغاية، ثم أسقطها ابنه سليمان. ولهذا كانت جباية الأموال من الناس تتم أحيانا بعد رفض آدائها بتحريك الجيش وربما بقيادة السلطان نفسه، وكثيرا ما استتبعها مصادرات لأموال التجار والشرفاء وحتى بعض العمال.